تعاون المواطن مع الأجهزة الخدمية كفيل برسم الوجه الجديد للمدينة

هل تحل مشكلة ساحة العامل في الكوت

واسط / جبار بجاي

تشهد محافظة واسط حركة إعمار وبناء جيدة حيث تتجه قطاعات عديدة إلى تنفيذ تلك المشاريع التي راحت تستوعب أيدي عاملة كثيرة الأمر الذي أدى وبحسب ملاحظات الكثير من المواطنين إلى ارتفاع مستويات الدخل اليومي وتحسن في القدرة الشرائية للمواطنين ومن القطاعات التي كانت سباقة في تنفيذ تلك الأعمال والمشاريع هو قطاع البلديات إذ تم تنفيذ مجموعة من تلك المشاريع في الوحدات الإدارية وكانت حصة مركز مدينة الكوت كبيرة.

تنفيذ مشاريع عديدة

حسب ما قال المهندس رحمن يسر ناهي مدير بلديات واسط: تنفذ بلديات المحافظة حالياً مجموعة من المشاريع الخدمية المهمة بعضها ضمن الخطة الاستثمارية وبعضها الآخر ضمن خطة إعمار المحافظة وهي مشاريع تم إقرارها من قبل المجالس البلدية سواء المجلس البلدي في الكوت أم المجالس البلدية في الأقضية والنواحي.

مشاريع خطة الإعمار

وعن مشاريع خطة إعمار المحافظة قال: هناك عدة مشاريع تنفذ بهذا الاتجاه منها تبليط الشارع المؤدي إلى مرقد سعيد بن جبير في قضاء الحي وتبليط عدة شوارع في الزبيدية وشوارع أخرى في ناحية البشائر وتطوير شارع الكفاءات وتوسيع شارع الملعب وكذلك تبليط شارعين في داموك ومجموعة من الشوارع في قضاء النعمانية.

تردي الخدمات

أما المهندس مشرق علي حسين العكرفي مدير بلدية الكوت فقال: إن البلدية تنهض بأعباء كبيرة جداً بعد التوسع الأفقي الذي شهدته الكوت في السنوات الأخيرة وكان بعض من هذا التوسع أقرب منه إلى الفوضى والمزاجية في القرارات التي لم تعط الحسابات الكافية لكل الحالات فحصل توسع جغرافي هائل قابله في الجانب الآخر انخفاض كبير في مستوى الخدمات ومع مرور الزمن ازداد الوضع سوءاً وصارت المدينة تغرق في أكداس النفايات والانقاض والأزبال إضافة إلى التجاوزات على الأرصفة والشوارع والأحياء السكنية وكانت قمة التجاوزات قد حصلت بعد سقوط النظام السابق الأمر الذي أدى إلى تغيير وجه المدينة وفقدان جماليتها حتى إنها الآن أصبحت كأنها خربة وهي بذلك تحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة لإعادة هيبتها ورفع كل الحيف الذي لحق بها جراء تلك الخروقات وقبل كل شيء نحن نحتاج إلى تعاون المواطن وتفهمه للقوانين والقرارات التي تدعو للحفاظ على جمالية المدينة وإبراز الوجه الحضاري لها لذلك فنحن الآن نعمل جاهدين على ذلك ولدينا خطط وبرامج طموح يمكن في حال إنجازها أن تضفي بعض الشيء على شكل المدينة كما لدينا أيضاً خطة لتنفيذ مشاريع خدمية مهمة حسب الأسبقيات لكن الذي يشغلنا الآن هو موضوع التجاوزات الحاصلة في منطقة الأسواق وفي ساحة العامل بالذات، حيث تحولت إلى فوضى حقيقية رسمت صورة سيئة للغاية عن ثقافة الإنسان ووعيه وإدراكه لذلك قمنا بإنشاء مسقفات للباعة الجوالين أو الأصح للباعة المتجاوزين على الأرصفة حيث إن تلك المسقفات التي نفذت بشكل هندسي منتظم سوف توزع على مستحقيها حسب القرعة التي تعطي الحق بعد أن قمنا بتسجيل أسماء هؤلاء الباعة وتخصصاتهم.

قضية ساخنة

وأضاف أن موضوع ساحة العامل من المواضيع التي يمكن أن نسميها ساخنة لذلك فإن حسم هذا الموضوع يتقدم على كل الأولويات حيث تم الشروع بإنشاء مسقفات للباعة المذكورين مجاور السوق النموذجي وحساب مسألة المياه في الشتاء أو مياه الغسل والتنظيف من خلال عمل أسواق جانبية وتبلغ مساحة المسقف الواحد ٢,٥ × ٣م٢ وعرض الشارع ٤ م وهناك شارع شرياني يربط هذا السوق بالشارع الرئيس بعرض ٨ م لسهولة دخول سيارات البلدية لأغراض التنظيف.

حيث تم افتتاح المرحلة الأولى من هذا المجمع النموذجي من قبل السيد محافظ واسط إذ تم توزيع (٨١) مسقفاً بواسطة القرعة وهي تمثل المرحلة الأولى فيما سيتم توزيع (٨٤) مسقفاً في المرحلة الثانية قريباً وستكون هناك مرحلة ثالثة.

تجاوزات غير مبررة

من جانب آخر التقينا عدداً من الباعة المتجاوزين على الساحة المذكورة لنستطلع آراءهم بذلك فقال البائع رياض عاشور نحن ندرك أن وجودنا في هذا المكان وبهذه الطريقة هو خطأ لكن أين نذهب فنحن أصحاب عوائل ونريد أن نعيش وإذا تم تحويلنا إلى المكان الجديد فنحن نريد ذلك لكن نتمنى أن لا يأتي بعدنا أحد ويعيد الكرة أما البائع خلف محسن مطيش فيقول: أن هذه المسقفات قليلة مقارنة بالعدد الموجود من المتجاوزين وكل الذي يهمنا العدالة في توزيعها فيما أشار البائع كريم عيدان خلف إلى ضرورة التعاون المشترك بين البلدية وبيننا لإيجاد أفضل السبل التي تعطينا الحل المناسب وتعطي البلدية حقها وهو حق عام في رسم صورة جميلة للمدينة ونحن مع ذلك. ويقول البائع كريم جليو سلمان الزهيري نعتقد متى توفرت فرص عمل حقيقية في المستقبل فإن المشكلة سوف تزول فإن أغلب الباعة هم من الخريجين ولم يجدوا فرصاً للعمل حالياً لذلك لجأوا إلى البسطات والتجاوز على الرصيف ونحن نقف مع العدالة في توزيع المسقفات ونريدها أن تكون لمن يحتاجها فعلاً دون المحسوبية والمنسوبية.

الى انظار السيد وزير الصناعة والمعادن

صناعتنا تتدهور ومنشآتها تنهب والمطلوب حل سريع وعاجل لحمايتها وتشغيلها

بغداد/ المدى

قرأت الكثير في صحفنا الوطنية عن التدهور الذي حل بسبب سياسة النظام السابق في مرافق الحياة واقتصاد العراق، وشمل هذا التدهور مرافق كثيرة منها (الزراعة، الري، التجارة، السياحة، النفط) ولكن لم يكتب ما حل بأهم مرفق اساس يقاس به أي بلد الا وهو الصناعة، وما للصناعة من دلالة على تطور وازدهار البلد خاصة الصناعة الوطنية التي تحت سيطرة الدولة والتي تحتل اكثر من ٩٠٪ من الصناعة في العراق، فلقد مرت الصناعة خلال العهد البائد ولمدة (٣٥) عاماً في انتكاسات وتخبط وعشوائية يمكن ايجازها كما يأتي:

عدم وجود تخطيط صناعي يتماشى مع متطلبات العراق والامكانيات المتوفرة.

وتحويل الكثير من الشركات من الصناعة المدنية الى الصناعة العسكرية وتسرب الملاكات الهندسية والفنية نتيجة الضغوط السياسية والمعيشية واغراق المصانع بملاكات غير مدربة (اميه) تزيد على حاجة المصانع ١٠٠٪.

ونتيجة لما تقدم اعلاه، انهارت الصناعة في العراق واصبحت عبئاً ثقيلاً على الدولة في تغطية الرواتب، بالرغم من كل المشاكل والسلبيات التي حلت بالصناعة، ظل الكثير من الملاكات الهندسية والفنية الكفوءة مركونة في الكثير من الشركات والسبب يعود الى عدم انتمائها لحزب الدولة الفاشي.

وبعد سقوط النظام وحزبه استبشر كل الوطنيين خيراً بالنظام الجديد ولكن مع الاسف الشديد منذ سقوط النظام وحتى يومنا هذا مرت اكثر من سنة وثلاثة اشهر دون ان يحدث أي تغيير بل استمر الحال من سيء الى اسوأ التغير الوحيد الذي حصل هو استبدال بعض مدراء الشركات العامين بمدراء تم ترشيحهم على أي منظور لا نعرف!

اطلب من سيادتكم وكونكم استلمتم الوزارة قريباً النزول الى القاعدة الصناعية.والقيام بزيارات دورية الى جميع الشركات وعقد الندوات مع الملاكات المتقدمة والتعرف على المشاكل والمعوقات لتفادي الاستمرار بنفس الاسلوب السابق وما بعد سقوط النظام في اقل تقدير.

واود ان اضرب مثلاً لاحدى اكبر شركات الوزارة وهي (شركة نصر للصناعات الميكانيكية) تأسست هذه الشركة عام ١٩٨٣ من ثلاثة مصانع حديثة وكبيرة وكما يأتي:

أ. مصنع الصلب الخاص/ يقوم بإنتاج جميع انواع المسبوكات الحديدية وخاصة ما يخص معامل الاسمنت.

ب. مصنع الهياكل الحديدية/ يقوم بإنتاج كافة انواع الهياكل الحديدية والجملونات واعمدة الكهرباء ذات الضغط الواطئ والعالي واعمدة الانارة وانتاج الكرفانات والدور الجاهزة وجميع انواع الخزانات.

ج. مصنع القوالب والعدد/ يقوم بتصنيع جميع انواع القوالب الحديدية الخاصة بإنتاج جميع المنتجات البلاستيكية والالمنيوم.

يبلغ عدد منتسبي الشركة (٢٥٧٠) منتسباً ويشمل المهندسين والفنيين. عدد المنتسبين الذين يعملون بصورة مستمرة يومياً بالوقت الحاضر لقاء اجور اضافية تبلغ دولارين اضافة للرواتب، لا يتجاوز (٣٠٠) منتسب، اما باقي المنتسبين الـ (٢٢٧٠) فيحضرون للشركة حسب رغبتهم وعند استلام الراتب وهذا العدد يضاف الى جيش العاطلين ويقوموا بمزاحمة الكسبة اصحاب المهن الحرة بالعمل والبعض الآخر يتسكع في الشوارع وهذا يشكل عبئاً على الدولة وبذلك ادت الحالة الى تسيب الملاك الهندسي والفني وعدم الالتزام بالدوام والعمل من دون خوف او رادع والامر الاخطر من هذا كله تقوم الشركة ومنذ سقوط النظام وحتى الآن بتكليف (٣٠٠) منتسب واجير يومي بحراسة الشركة وحسب نظام المناوبة وتدفع لهم اجور شهرية تصل الى اكثر من ثلاثين مليون دينار شهرياً لقاء قيامهم بحراسة الشركة وقيام البعض منهم بسرقة مخازن الشركة وبصورة دورية وكما حدث في سرقة مخزن مصنع الهياكل ومخزن مصنع القوالب ومحزن مصنع المسبك واجهزة من قسم السيطرة النوعية ولم تتم محاسبة السراق بالرغم من تشخيصهم من قبل المسؤولين في الشركة !! من كل ما تقدم اعلاه يعود للاسباب الآتية:

١. غياب الحساب والمتابعة الفنية والادارية من قبل الوزارة.

٢. غياب الندوات والاجتماعات من قبل الوزارة للتعرف على مشاكل الشركات.

٣. عدم كفاءة جدية المدير العام في ادارة الشركة حيث انه يجب ان يكون القدوة بالاقل في الالتزام والحضور للشركة حيث انه ومنذ توليه مسؤولية ادارة الشركة مضت فترة اكثر من (٨) اشهر لم يحضر يوماً واحداً في بداية الدوام الرسمي ولم يستمر بالتواجد اكثر من ثلاثة الى اربعة ايام في الاسبوع، اضافة الى كونه عديم الخبرة العملية في مصانع الشركة ولم يسبق له ان عمل في مسؤولية مصنع او قسم انتاجي.

اخيراً، اقول هذا واقع احدى الشركات وانا متأكد أن هنالك العديد من الشركات في حال اسوأ من حال هذه الشركة، لذا اقترح على سيادتكم القيام بزيارة بعض الشركات او ارسال من تتوسمون به الصدق في نقل واقع حال الشركات للتعرف على المشاكل والمعوقات وسبب انخفاض الانتاج لا الاعتماد على التقارير الشهرية التي تناقش في الاجتماعات الشهرية مع السادة المدراء العامين والتي يغلب عليها عدم الصدق والدقة.

المطلوب اعادة النظر في قسم هندسة الاجهزة الطبية في الكليات التقنية

تلقت صفحة (قضايا الناس) رسالة من لفيف من خريجي كلية التقنيات/ قسم هندسة الاجهزة الطبية - يطالبون بشمولهم بالتعيين المركزي اسوة بزملائهم من الكليات والمعاهد المشابهة لإختصاصاتهم وفي ما يأتي نص الرسالة:

تحية طيبة:

نحن خريجي (كلية التقنيات الكهربائية والالكترونية/ قسم هندسة الاجهزة الطبية) والبالغ عددنا (٢٥) طالباً، اصبحنا في موقف كالذي لا محل له من الاعراب بسب عدم شمولنا بالتعيين المركزي في وزارة الصحة اسوة بزملائنا من (معهد المنصور التقني/ قسم الاجهزة الطبية) وخريجي هندسة الطب الحياتي في جامعتي (بغداد والنهرين). وبعد اضلالنا بالتقديم الى هذا القسم (ان صح التعبير) وبالوعود بالتعيين والفوز بالمميزات الاخرى (نظراً الى حاجة وزارة الصحة الى هذا الاختصاص) كان هذا عند تقدمنا للقبول في (قسم هندسة الاجهزة الطبية) لكنه اختلف عندما تقدمنا بطلبات تعيين الى لاوزارة الصحة منذ اكثر من ثمانية اشهر) فوجئنا بعدم شمولنا في التعيين المركزي. وعلى هذا الاساس نطلب من السادة: رئيس الحكومة الدكتور اياد علاوي ووزير الصحة ورئيس هيئة التعليم التقني وكذلك وزير التعليم العالي والبحث العلمي ان يضعوا لنا حلاً لهذه المسألة العالقة منذ عام، خصوصاً بعد تخرج الدفعة الثانية، ومن خلال الحلين الآتيين:

١. مخاطبة وزارة الصحة وحل المسألة وتقليل نسبة القبول في قسم هندسة الاجهزة الطبية في الكليتين التقنيتين (الكهربائية والموصل) الى عشرة طلاب او اقل واقتصاره على احدى الكليتين، نظراً لضيق مجال العمل لهذا الاختصاص في مستشفيات وزارة الصحة.

٢. ان لم يكن هناك حل لهذه المسألة أي، عدم امكانية تعييننا، نطلب منكم اغلاق القسم، لكي لا يخدع غيرنا.

لفيف من خريجي قسم الاجهزة الطبية في الكليات التقنية

الفاو .. قضاء ومنفذ حدودي . بلا خدمات صحية

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

قضاء الفاو بوابة بحر وميناء ومنفذ حدودي مكشوف بلا رقابة صحية ولا امنية وقائية وهناك العشرات او المئات يومياً يتوغلون من خلاله الى داخل العراق بصورة رسمية وغير رسمية يحملون معهم امراضاً خطيرة واشياء اخرى تهدد حياة ابنائه.

وهو يفتقر الى ابسط الخدمات الصحية التي تقدم الى مواطنيه لضعف قدرات المستشفى الموجود فيه والذي تأسس منذ ١٤ عاماً ولم تكتمل بعد تجهيزاته الطبية.

فهذا المستشفى يبعد عن مركز العشار بـ (١١٠) كم وغير مجهز باللوازم الطبية التي تجعله ينهض بمهامه كمؤسسة صحية مهمة في هذه المنطقة المعرضة الى امراض انتقالية. كما يتحدث لنا مدير المستشفى الدكتور اسعد حاجم حين قال: ما زال هذا المستشفى يعاني من عدم توفير ابسط مقومات العلاج بسبب النقص الحاد في الادوية والاجهزة التي من شأنها ان تسهم في معالجة الامراض الانتقالية وحتى البسيطة فصالة العمليات معطلة والاسرة محدودة وسيارات الاسعاف لا تعمل وادوية الاطفال واللقاحات تكاد لا تذكر وامراض الصرع والقلب والسكر والضغط يتزايد و خاصة امراض فقر الدم المنجلي والاسهال عند الاطفال والملاريا بسبب عدم توفر الخدمات البلدية والماء الصالح للشرب، حتى ان سيارة الاسعاف الوحيدة التي تعمل والتي قدمت الى المستشفى هدية من احدى دول الجوار تم سحبها من قبل مديرية صحة البصرة بالرغم من عملهم أن هذا المستشفى يبعد عن مركز المحافظة مسافة تستغرق ساعة من الوقت.

ويشير مدير المستشفى الى ان عدد المراجعين الى المستشفى بحدود (١٥٠-٢٠٠) مريض يومياً وهم لا يحصلون على علاجهم بصورة صحيحة ولا بالحد الادنى المتعارف عليه طبياً حيث لا يوجد طبيب اختصاص للاشعة ولا السونار.

ولا للتحاليل المختبرية الخاص بأمراض السكري ولا جهاز لتخطيط القلب مما يجعل الطبيب في حرج عند تقديم الخدمة العلاجية للمريض.

واضاف: ان المستشفى ليس فيه اطباء دوريون ولا مقيمون لبعده عن مركز المحافظة اضافة الى افتقاره الى الاختصاصات الطبية في مجالات الامراض الجلدية والباطنية والكسور والعيون...

وعليه ... ندعو وزارة الصحة ان تلتفت لهذه المنطقة صحياً وتجد حلاً لتقويم المستشفى وتزويده بما يحتاجه ليتبنى له تقديم الخدمات العلاجية والوقائية لأبناء هذا القضاء المظلوم.

د.سعد حاجم

بريد (المدى)

ضمن زاوية (بريد المدى) وصلتنا عدة رسائل تحمل نداء واستغاثة موجهة إلى وزارات الصحة والصناعة والإعمار والإسكان والاتصالات والجهات المساندة لها.

بيبسي كولا- ولكن

ففي إطار انتشار معامل المشروبات الغازية البيبسي كولا تحت امتياز شركة بغداد للمشروبات الغازية أكد عدد من المواطنين والعاملين في الشركات غير المجازة أن تصنيع هذه المشروبات يتم على وفق الطريقة التي تجني الربح السريع بعيداً عن مراعاة الجانب الصحي والتقييس والسيطرة النوعية مما حدا بعض هؤلاء تغيير معامل المشروبات الروحية (البيرة) إلى معامل للبيبسي بعد توقفها لأشهر عديدة وتعرض خزاناتها وأنابيبها إلى الصدأ إلى جانب استخدام العديد من هذه المعامل مواد أولية مجهولة المنشأ والصلاحية للاستهلاك ويتم تصنيعها بلا رقابة ولا رقيب..

وتساءل العديد باستغراب إلى متى يبقى أطفالنا وشعبنا عرضة لأمراض غريبة وعجيبة لقاء سبات وزارتي الصحة والصناعة في نوم عميق.

المفصولون السياسيون في وزارة الإعمار

أما الرسالة الثانية فكانت من نصيب وزارة الإعمار والإسكان بعث بها المواطن ريسان الزيادي ويشرح فيها: لقد كان القرار (٥١) الصادر في (٩٢) أيلول الماضي واضحاً في تأكيده إعادة المفصولين السياسيين أو من أجبروا على ترك وظائفهم لأسباب سياسية مع احتساب مدة الفصل لأغراض الخدمة والتقاعد. وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يحظ بالاهتمام الكافي لأسباب مختلفة منها (موقف سلطة التحالف المؤقتة المنحلة والتفسيرات المتعددة له. وعدم حماس الأجهزة الموروثة عن النظام السابق) إلا أن عدداً من الوزارات اتخذت بعض الإجراءات لتطبيقه. وعلى سبيل المثال لا الحصر (الثقافة، التربية، النفط، الزراعة). وهذا موضع اعتزاز وتقدير. ولكن هناك بعض الوزارات حاولت وتحاول وضع شروط وتفسيرات تجعل من تطبيقه أمراً يقترب من المستحيل وإلا بماذا نفسر ما أعلنته (وزارة الإعمار والإسكان) مؤخراً (نشرته جريدة (المدى) في العدد ١٦٥ الخميس في ٢٩ / تموز / ٢٠٠٤) عن إعادة (٨١) مفصولاً سياسياً إلى العمل (ولكن ليس إلى وظائفهم) وإنما بصفة (حراس أمنيين) في تشكيلاتها (الفاو والرشيد والمعتصم والمركز الوطني للمختبرات الإنشائية والهيئة العامة للطرق والجسور) حيث قال مصدر في الدائرة الإدارية في الوزارة (أن الوزارة قررت التعاقد معهم بصفة حراس أمنيين لحماية المنشآت الحيوية وبراتب شهري مقداره (٨٣) ألف دينار إضافة إلى مخصصات الخطورة البالغة (٩٦) ألف دينار ابتداءً من تاريخ المباشرة الفعلية) وأضاف أن هناك قوائم أخرى باسماء (٧٠) من المفصولين السياسيين ستصدر لاحقا مشيراً إلى أن هذا الإجراء يأتي بناء على توجيه مجلس الوزراء بإعادة المفصولين السياسيين إلى دوائرهم!! هل تسمي هذا تحايلا؟ أم التفافاً على القرار (٥١) وتوجيه مجلس الوزراء. أم غبناً واضحاً. وإجحافاً بحقوق ضحايا النظام الدكتاتوري السابق. قد تقتدي به وزارات أخرى؟.

مع العلم أن وزارة (الإعمار والإسكان) لديها الكثير من المشاريع (حالياً ومستقبلاً) يؤهلها لاستقبال وتشغيل العديد من الأيدي العاملة العاطلة. وليس فقط (المفصولون السياسيون). والتي تحاول بإعلانها هذا (التعاقد معهم كحراس أمنيين) وليس إرجاعهم إلى وظائفهم واحتساب مدة الفصل لأغراض الخدمة والتقاعد. كما هو مقرر. وشكراً

حي أكد وشحة المياه

وفي رسالة من المواطن ناهض الشيخ علي وردتنا في بريد (المدى) نقل فيها معاناة أهالي منطقة حي أكد محلة ٧٥٨ حي (ميثم التمار) (الشماعية سابقاً) والمنطقة المجاورة لها وهي حديثة العهد من انقطاع الماء الصالح للشرب بسبب الأحداث الأخيرة. ولاسيما أن سلطات القوات المتعددة الجنسية، سيطرت على محطة تصفية الماء مما دفعهم ذلك إلى البحث عن وسيلة للحصول على الماء الصالح للشرب حيث اكتشفوا أن انبوباً للماء يمر بالمنطقة. ولكن هذا الماء لم يكن صالحاً للشرب بعد ان تم التأكد من فحصه في العديد من المختبرات وهؤلاء يرجون من المسؤولين أن يلتفتوا إلى أكثر من ١٥٠٠ عائلة تعيش بلا ماء صالح للشرب.

مشروع ماء منطقة أبو طيبان الثانية

وصلت إلى جريدة (المدى) رسالة من المواطنين رافع ذاكر حسين وعبد الله حميد صالح وعبد الله حمود ناصر وحسين علي ناصر وعراك أسود سلمان وحمود عسكر مطلك وصالح حماد حنش عن أهالي منطقة أبو طيبان الثانية يقولون فيها..

- استبشرت منطقة أبو طيبان الثانية خيراً عندما علمت بإحالة مشروع الماء الصافي للتنفيذ على وفق تصاميم ومواصفات أعدت من قبل مديرية ماء الأنبار وقد أعلمونا بأن التمويل من الجانب الأمريكي CBA وقد أعد المشروع على أساس نفوس المنطقة وتبلغ طاقته مليون غالون.. إلا أن الجهة التي نفذته قامت بتغيير مواصفاته حيث لم تنفذ إلا جزءاً من الشبكة وبأقطار أنابيب (١٠٠) ملم لجميع أجزاء السحب والدفع وتم تقليل سعة المشروع إلى (٢٥٠) غالوناً بدلاً من المليون والأمر من ذلك أنه لم يتم ربطه بالكهرباء الوطنية على الرغم مرور مدة شهرين على تنفيذه والمنطقة ما زالت تعاني انعدام المياه الصالحة للشرب كلياً.. لذا فإن أهالي المنطقة يناشدون المسؤولين في المحافظة والوزارات المعنية ومن خلال جريدتهم (المدى) لإعادة النظر في توسيع المشروع وربطه بالكهرباء اسوة ببقية المجمعات لتوفير المياه الصالحة للشرب لأهالي هذه المنطقة التي عانت كثيراً وما زالت تعاني.